الرد على د . فضل عبـــاس

المسمـــى

التنكيتُ على التوضيح

وبيـــان

صحة صلاة التسابيح

تأليـــــف

حسن بن علي السقاف

القرشي الهاشمي الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيـــــــــــم

التنكيت على التوضيح
وبيان صحة صلاة التسابيـــــح

الحمد لله الذي قلّد أهل العلم والمجاهدين سيف نصره ، وأكّد بعزائم أهل اليقين حماية أحكام الأسلام وصيانة ثغره ، وجعل ألسنة وأسنّة المرابطين في فم الثغر زينا إذا إزدان بغرّة بدره ، وأنزل بأعداء الدين والجهال المعاندين قوادح نقمه وقوارع قهره .

أحمده أن حمى بأولي النجدة والبأس للمسلمين حمى من ضلالات الجهال وإن كثروا ، وأشكره على ما همع من صيّب نعمائه وهمى فأبطل مكر من مكروا ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اتّخذها عند الله ذخراً ، وأرجو بها في العاقبة أجراً ، وأشهد أنّ سيّدنا محمداً عبده ورسوله الذي أيّده بالسيف والبرهان ، كما قيل :

فمن أَجابَ نالَ خيراً جَدَّ ومَنْ أَبى أَذلَّه وجدَّلَه

وعلى آله الذين حلّى بهم للإسلام جيداً في سائر الأحيان والأزمان ، ورضي الله عن صحابته الذين جلا ببوارق صفاحهم وخوارق حججهم وبرهانهم غُمَم النِّحل والأقوال ، وغَمم القتال ، فلم يهمل الأعداء ولم يمهلهم رويداً .

أما بعـــــد :

فقد كتب الأخ الفاضل د . فضل عباس/ الأكرم بحثاً في صلاة التسابيح ضعّف فيه حديثها ، أعني الأحاديث الصحيحة الواردة فيها ، فأخطأ في حكمه على هذه الأحاديث بالتضعيف ، ويدور تضعيفه الذي لم يصب فيه حول ثلاث قضايا :

(الأولى) : أنّه ضعف الحديث بنقد متن الحديث بحجج واهيات ، لا تحتاج لنقض لأنّها من المنقوضات حتى عنده ! فما أَبْرَمه أولاً نقضه آخراً ، من ذلك قول الأخ الفاضل صحيفة (١٧٨) من كتابه « التوضيح في صلاتي التراويح والتسابيح » ما نصه :

(سابعاً : إنَّ الناظَر في جميع الصلوات نوافلها وفروضها لا يجد أي أثر للعد في هذه الصلوات ، وما وجد من روايات يُذكر فيها العد فانّما كان ذلك خارج الصلاة ...) اهـ ثم بعد ذلك بقليل هدم ما بناه وأبْرَمه بقوله ص (١٧٩) :

(نعم قد يقال : إنَّ صلاة العيدين فيها تكبيرات ذوات عدد ، وهذا صحيح ثبت في السنّة ....) اهـ !!

فنقض ما أبرمه ! على أنّا نزيده فنقول له : إنَّ جميع الصلوات يجد من نظر فيها بعين بصيرته أَثَرَ العد واضحاً بداهة ، فالتسبيح في الركوع والسجود ثلاثاً عين العد ، وقول الفقهاء في كتب الفقه يسن أن يسبح ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ... وتراً هو عين العد ، وضبط كل صلاة بعدد ركعات محدود هو عين العد ، وتدقيق الشارع في السهو على العدد كما في قوله صلى الله عليه وسلّم : « إذا شَك أَحدُكم في صلاته فلم يَدْرِ كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أنْ يُسَلِّم فأن صلى خمساً شفعن له صلاته وإنْ كان صلّى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان » رواه مسلم (٥٧١) في صحيحه .

فالسؤال لأخينا الفاضل هنا : هل هذا العدد المذكور في الحديث هنا هو من أثر العد في الصلاة أم هو عين العد ؟!!

فإن قال أنّه هنا لعدد الركعات وأنا قصدت عدداً للأذكار التي في الصلاة . **قلنا له :** كلامك باطل من وجهين :

١ ـ أنَّ التخصيص يحتاج لدليل .

٢ ـ أنَّ أئمَّتكَ الشافعية الذين تنتسب إليهم يقولون : إنَّ العد للأذكار موجود في الصلوات وليس كما تدَّعي ! قال الإمام ابن النقيب رحمه الله تعالى في كتابه « عمدة السالك » في صفة الصلاة ما نصه :

« ويقول ـ أي الراكع ـ سبحان ربي العظيم ثلاثاً وهو أدنى الكمال ويزيد المنفرد وكذا الإمام إنْ رَضِيَ المأمومون وهم محصورون خامسةً وسابعةً وتاسعة وحادي عشر ثم يقول اللهم لك ركعت ... » الخ اهـ .

فظهرَ أنَّ أخانا حفظه الله تعالى خالف نقدُه الحديثَ الشريف والمذهبَ الذي ينتسب إليه[1] .

ونزيد الأخ الفاضل تنبيهاً في نقطة أخرى لبيان بطلان نقده لمتن حديث التسابيح ، وهي أنّه قال ص (١٧١) عن جلسة الاستراحة في الصلاة ما نصه : ـ أثناء رده لكلام الإمام السبكي ـ : (بل لا تعد هيئة من هيئات الصلاة بإجماع الأئمّة والفقهاء ..) الخ اهـ !!

والجواب على ذلك أن هذا الكلام باطل من أربعة أوجه :

---

(١) بل خالف الأخ الفاضل نفسه وما بحثه هو في (العد والعدد) في التراويح في نفس الكتاب .

١ ـ أن قـول أخـي الفاضـل فضل أنّ : (جلسة الإستراحة لا تعد من هيئات الصلاة) اهـ مـردود بفعـل النبي صلى الله عليه وسلمّ لذلك في الأحاديث الصحيحة المشهورة ، منها ما رواه الـبخاري في صحيحه (٨٢٣) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه أنه : « رأى النبي صلى الله علـيه وسـلّم يصـلّي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً » أي يجلس جلسة الاسـتراحة ، فهـل يقـول أخـي الفاضـل أَنّ فعـل الـنبي صلى الله عليه وآله وسلم لها ليس من سـنن وهيـئات الصـلاة ؟!! وقـد ثبـت حديـث « صـلوا كمـا رأيـتموني أصـلي » رواه البخاري (٦٣١) .

٢ ـ كلام الأخ الفاضل فضل مردود أيضاً بنصوص الفقهاء وخصوصاً الشافعية رضي الله عنهم الذي ينتسب لمذهبهم ، وأنقل كلام شيخ متأخري الشافعية الإمام ابن حجر الهيتمي كما في شرح المقدّمة الحضرمية له : حيث يقول ص (١٦٣) من هذا الشرح المسمّى بـ « المنهاج القويم » طبعة مؤسسة علوم القرآن ، ما نصه :

« وتُسَـنّ جلسـة خفيفة للاستراحة للاتباع ويُسنّ كونها قدر الجلوس بين السجدتين ... » الخ اهـ . وهذا الكلام كما هو ظاهر واضح أثناء شرح الامام ابن حجر لسنن الصلاة وهيئاتها ، فكـيف يقـول الأخ الفاضل أن جلسة الاستراحة ليست من هيئات ـ أي سنن ـ الصلاة بإجماع الأئمّة والفقهاء ؟!!!

فـإن قـال الهيـئة غير السنّة ، **قلنا له :** إذن أنت لا تعرف مصطلحات الفقه وخصوصاً الفقه الذي تنتسب إليه.

٣ ـ أن الإمام الحافظ الفقيه النووي قال في « المجموع » (٣/ ٤٤٢)ما نصه :

« واعـلم أنّـه ينـبغي لكـل أحـد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها ـ أي جلسـة الاسـتراحة ـ وعـدم المعارض الصحيح لها ولا تغترّ بكثرة المتساهلين بتركها فقد قال الله تعـالى : **{ قـل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم }** وقال تعالى : **{ وما آتـاكم الرسـول فخذوه }** .. » انتهى كلام الإمام النووي فهل نصغِ ونتبع الأحاديث الصحيحة وأقوال الأئمّة والفقهاء أم نتبع الأخ الفاضل فضل أرشده الله ؟!!

٤ ـ أنّ قولـه : (إنهـا لا تعد هيئة من هيئات الصلاة بالإجماع) اهـ شنيع بل باطل قطعاً !! للأحاديـث المـتقدّمة وقـول الأئمة الفقهاء وخصوصاً أهل المذهب الشافعي الذي ينتسب إليه ! وقد ذكر الإمام النووي في « شرح المهذب » (٣/ ٤٤٣) مذاهب العلماء فيها .

فادِّعاء أخينا الإجماع هنا غير صحيح بل باطل بداهة لأدنى طالب علم .

واتضح لي أن أخي الفاضل ينبغي له التمكن في الفقه وخصوصاً في المذهب الذي ينتسب اليه وهاتان المسألتان أوضحتا ذلك لكل من بَعُدَ عن العصبية والتعصب ، أعاذنا الله تعالى وأخانا من التعصب لكل باطل من القول . هذه هي القضية الأولى .

أما (القضية الثانية) : فهي أنَّ تضعيفه لحديث التسابيح من ناحية عرض رجال السند كما سيمر تفصيله إن شاء الله تعالى في القضية الثالثة لا عبرة به وذلك لأن الحفاظ وعلماء الحديث نصوا في علم المصطلح كما تلقينا ذلك عنهم بالأسانيد المتصلة وكما هو في كتبهم أنه لا يجوز لغير المتمكن الذي قويت معرفته بهذا الفن أنّ يصحح ولا أن يضعِّف .

(الثالثـــــــة) : قام الأخ الفاضل بتضعيف وجرح بعض الرواة الثقات ولم يحتج بأحاديثهم ، اعتماداً على ما وجده في بعض الكتب مما قرأه له بعض الطلاب الذين لا يعرفون علم الحديث الشريف بل لا يحسنون إخراج الأسماء وما قيل فيها بتمام القول من المعاجم ، ومن المعلوم أنَّ امتلاك كتب الجرح والتعديل ومعرفة استخراج الأسماء منها لا تجعل أي إنساناً كفؤاً لأن يصحح أو يُضَعِّف ، كما أن من المعلوم أن طعن بعض العلماء في أشخاص كثيرين ليس موجباً لعدم الاحتجاج بحديثهم ! وخصوصاً إنْ كانوا من رجال الصحيح ، وسآتي بمثال على ذلك :

الإمام البخاري مثلا متروك كما في كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم وقد تركه الإمام أحمد والحافظ محمد الذهلي وابن أبي حاتم وأبوه أبو حاتم الرازي وهؤلاء الأربع من أئمّة أهل الحديث كما هو معلوم ، والبخاري عندهم متروك ، أي كما يقال : مطروح إرم به ، والمحدثين من أهل السنة على عدم اعتبار هذا التجريح والترك له !

فان اعترض الأخ الفاضل بأنّ هذا الأمر معروف والبخاري لا يخفى حاله وجلالته .

قلنا له : إذا كان البخاري مشهور فغيره من الرواة يخفى عليك ، فربما طعن فيه غير واحد وصحح الحفاظ حديثه لأمر لا يمكنك أن تصل لمعرفته ، وهذا هو السر في أنه لا يجوز التصحيح لغير المتمكن في هذا الفن .

هذا أمر كلّي وأكثر الرواة وكثير من الأئمة تكلَّم الناس فيهم حتى الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى ولم يضر هذا القدح فيهم كما هو معلوم ومشهور .

فإذا تقرّر هذا فلنتكلّم على طريقين ضعّفهما أخونا ونبين خطأه الشنيع في ذلك :

١ ـ قال الأخ الفاضل ص (١٨٨) من كتابه « التوضيح » أنه روى حديث التسابيح أبو داود بهذا الإسناد :

روى روح بن المسيب وجعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ... الحديث . ثمَّ قال ما نصه :

(رجال الإسناد : روح بن المسيب : قال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة وقال ابن حبّان يروي الموضوعات عن الثقات لا تحل الرواية عنه) . انتهى كلامه ولنناقشه في ذلك فنقول :

لو رجعنا إلى ترجمة « روح بن المسيب » من المصدر الذي نقل منه ترجمته وهو « ميزان الاعتدال » (٢/ ٦١) لوجدنا ما نصه :

« قال ابن عدي أحاديثه غير محفوظة ، **وقال ابن معين : صويلح** ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات . لا تحل الرواية عنه » اهـ .

فمن تأمل ما ذكره وما في « الميزان » للذهبي فإنه يجد أن أخانا حفظه الله حذف عبارة « قال ابن معين صويلح » لأنّها ليست في صالحه ! وهي من إمام الفن يحي بن معين ، وأتركُ تسمية هذا الفعل الذي إرتكبه الأخ فضل لكل منصف !

وأمّا قول ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، لا تحل الرواية عنه اهـ .

فمن شطط القول وابن حبّان كما أنه متساهل أحياناً في التصحيح ، فهو مبالغ أحياناً أخرى في التجريح .

وإذا أردت أن تتحقق هذا فاعلم أن الذهبي قال في « الميزان » في ترجمة أبي النعمان (٤/ ٨) ما نصه :

« وقال الدارقطني : تغيّر بآخره ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . **قلت** : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله ، فأين هذا القول من قول ابن حبّان الخساف المتهوّر في عارم ، فقال : اختلط في آخر عمره وتغيّر حتى كان لا يدري ما يحدّث به ، فوقع له المناكير الكثيرة ، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون ، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ، ولا يحتج بشيء منها .

قلت : ولم يقدر ابن حبان أنْ يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم ؟ » اهـ كلام الذهبي من « الميزان » .

قال العبد الضعيف : فما نقله الأخ الفاضل من كلام ابن حبان من الميزان باطل هنا كذلك ! وهـو مردود بكلام ابن معين فيه بأنه : صويلح ، وهي من ألفاظ التعديل في المرتبة الرابعة كما هو معلوم وزيادة على ذلك :

(اعلم) أنَّ الحافظ ابن حجر تعقّب الذهبيَّ في « لسان الميزان » فقال : وقال ابو حاتم الرازي : هو صالح ليس بالقوي . اهـ

ثـم نقل الحافظ ابن حجر عن البزار أنّه قال في روح بن المسيب : ثقة . أثناء سوقه لسند هو فـيه . فالـرجل صـالح الحديـث والأخ فضل تنكب قول ابن معين فيه : صويلح . ولايعرف أن الحـافظ ابـن حجر نقل توثيقه عن البزار وهو إمام متقدّم ، وأن أبي حاتم قال فيه : صالح . وأن ابـن أبـي حاتم قال في « الجرح والتعديل » (٣/ ٤٩٦) ذلك أيضاً ، فما أدري ما أقول لأخينا الفاضل ! وأرجو أن يراجع نفسه في ذلك !!

هذا الرجل الأوّل في السند الذي ساقه وأخذ يشرّحه ! فإنْ كان ما يزال مُصِرّاً على ضعف روح بن المسيب فنقول له :

هب جدلاً أنّه ضعيف ودعك منه ولنبحث في الرجل الثاني الذي روى مع روح هذا الحديث عن « عمرو بن مالك النكري » وهو جعفر بن سليمان .

قـال أخونـا الفاضـل في كتابه المصابيح الذي كان ينبغي له أنْ يسميه .... ص (١٨٨) : في ترجمة جعفر بن سليمان ما نصه :

(قـال يحي بن معين : كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ويستضعفه ....) إلى آخر كلامه ، حيـث نقـل مـن التهذيـب بعض الأقوال في توثيقه وتجريحه ثم قال ص (١٩٠) عن جعفر بن سليمان هذا :

(وهو راوٍ صدوق . وهذه المرتبة كما يقول علماء الجرح والتعديل : لا يحتج بصاحبها ...) !! إلى آخر كلامه مختصراً .

والجواب على هذا أن هذا باطل شنيع من وجهين :

(الأول) : أن جعفر بن سليمان هذا هو من رجال مسلم في صحيحه . وهو محتج به في الصحيح .

فمن هذا كله تعلم أن هذا الرجل « جعفر بن سليمان » ثقة أخرج حديثه مسلم في الصحيح وأَنَّ نقل بعض الأقوال القادحة فيه توهم الغرَّ المبتدئَ ردَّ حديثه وصوابَ قول من

ضعّف الحديثَ الذي هو في إسناده وهو كلام باطل فاسد ، وهكذا اذا اتبع الإنسان كل كاتب لا تحقيق عنده ظنَّ أن كلامه صواب فيقع في غلطه .

(الوجه الثاني) : قول أخينا : (إنّ مرتبة صدوق لا يحتج بصاحبها عند علماء الجرح والتعديل) .

فجوابه : أن هذا باطل من القول ، وهذا مما يضحك منه أصغر الطلبة الذين تلقوا العلم في هذا الفن ! إذ أنَّ كثيراً من رجال الصحيحين وصفوا بالصدق فقط كما سأنقله إن شاء الله تعالى .

والعجب أن أخانا يخترع القواعد على حسب ما يظهر له ويريد فهمه ، ولهذا تجد في كلامه على الأحاديث يصحح ويضعّف ويثبت ويبطل بما يخالف هو نفسه إذا اقتضى نظره وجداله في موضع آخر ! وإنّي سأثبت ذلك بالدليل والبرهان فأقول :

لقد ذكر في كتابه « التبيان والإتحاف في أحكام الصيام والاعتكاف » ص (١٨٠) سند الإمام الطّحاوي في حديث الاعتكاف حيث قال :

(قال الطحاوي : حدثنا محمد بن سنان الشيرازي : حدثنا هشام بن عمّار حدثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل قال قال حذيفة ... الحديث) اهـ .

فأَعلَّ هذا الإسناد بهشام بن عمار كما في صحيفة ١٨٣ حيث قال فيها : (لكن في رواية الطحاوي راو تُكُلِّمَ فيه وهو هشام بن عمّار ...) اهـ .

وكل ذي بصيرة يعلم أنَّ هشام بن عمّار من رجال البخاري وأصحاب السنن الأربعة كما في التقريب وهو من شيوخ البخاري ، وثقة البخاري برواية حديثه في صحيحه ووثقه يحيى بن معين والعجلي وغيرهم كما في « مقدّمة فتح الباري » .

ولو كان أخونا من أهل هذا الشأن لأعلَّ هذا الإسناد بمحمد بن سنان الشيرازي صاحب المناكير ، الذي لم يرو له واحد من أصحاب الكتب الستة ، وقد قال الذهبي في « الميزان » (٣/ ٥٧٥) :

« محمد بن سنان الشيرازي عن ابن علية صاحب مناكير ، يتأتى فيه » اهـ ولم يتعقبه ابن حجر في اللسان بشيء . فهو مقرّ له أيضاً .

فتأمّل بالله عليك كيف سكت عن هذا الرجل وطعن في الحديث بهشام بن عمار الثقة الذي هو من رجال البخاري ، فإذا تأمّلت هذا كله عرفت وتيقنت أن الأخ فضل يحرم عليه أن

يخوض في هذا العلم ! لأنّه ليس من أهله وأربابه ! ورحم الله امرأ عرف حدّه وقدره فوقف عنده ! نسأل الله لنا وله الهداية والرشاد .

إذا اتضح لدينا أن أوّل رجل في إسناد حديث صلاة التسابيح بعد روح بن المسيب هو « جعفر بن سليمان » وهو ثقة رجال الصحيح أخرج حديثه مسلم في صحيحه ، وأمّا الراوي الذي روى الحديث معه عن « عمرو بن مالك النّكري » وهو روح بن المسيب فوجوده في الإسناد وعدمه إن اعتبرناه ضعيفاً لا يضرّ ، وإنّما ذكرنا ما قاله العلماء فيه لنوضح أن الأخ فضل حذف عبارات التوثيق من ترجمته عندما نقلها وغير ذلك مما أوضحناه ، فليتأمّل .

(تنبيه) : وقبل أن أنتقل إلى ترجمة الرجل الذي يليه أود أن ألفت النظر لفائده لا يعرفها الأخ فضل وهي : أن قوله : « إن علماء الجرح والتعديل لا يحتجون بالصدوق » كلام باطل بلا ريب ! ويكفي في إيضاح بطلانه أن أنقل من تقريب التهذيب أسماء عشرة رجال من رجال البخاري ومسلم موصوفين بـ « صدوق » وأترك المنصف يحكم على معلومات أخينا ! بما يراه مناسباً ! ويتأمّل أيضاً بعد ذلك هل له أن يصحح ويضعف ؟!

وإليك أسماء عشرة من رجال الصحيحين وصفوا بالصدق كما في التقريب :

١ ـ حصين بن محمد الأنصاري السالمي ، في التقريب صدوق الحديث لم يرو عنه غير الزهري .

٢ ـ ابراهيم بن يوسف السبيعي ، صدوق يهم .

٣ ـ إسحاق بن سويد بن هبيرة ، صدوق تكلّم فيه للنصب .

٤ ـ سعيد بن كثير بن عفير . صدوق عالم بالأنساب وغيرها .

٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، مقبول .

٦ ـ عبد الله بن كثير الداري ، صدوق .

٧ ـ عقبة بن خالد السكوني . صدوق صاحب حديث .

٨ ـ محمد بن الزبرقان . صدوق ربما وهم .

٩ ـ محمد بن سابق التميمي . صدوق .

١٠ ـ يحيى بن صالح الوحاظي . صدوق من أهل الرأي .

فهل كان البخاري ومسلم يجهلان قاعدة الأخ هذه وكذا الحافظ ابن حجر الذي وصفهم بذلك وأقرهما على التصحيح ؟!!!!

الرجل الثاني في السند (عمرو بن مالك النُّكْري) :

ذكر الأخ فضل حفظه الله تعالى ص (١٨٩) و (١٩٠) ما ملخصه عنده : أن الحافظ ابن حجر قال عنه صدوق له أوهام اهـ ثم قال الأخ هو ضعيف .

ثم اعترض على أخينا العلاّمة الأديب محمود سعيد ممدوح : بأن عمرو بن مالك النكري لم يذكر الذهبي في « الميزان » أنّه ثقة كما يقول العلامة محمود سعيد في رسالة حققها ، فقال الأخ فضل ما نصه :

(ثم أن قول المحقق ـ محمود سعيد ـ بأن الذهبي ذكر في الميزان أن عمراً هذا ثقة ، قول مستغرب ، نرجو أن يكون سبق قلم ، فإن هذه الكلمة لم ترد عند الذهبي في الميزان ، وبخاصة في الجزء الذي أشار إليه المحقق ـ محمود سعيد ـ وهو (٣/ ٢٨٦) من الميزان) اهـ .

وجوابه : أنّه للأسف الشديد جداً ذكر الذهبي هناك في نفس الصحيفة أنّه ثقة حيث قال : « عمرو بن مالك النُّكْري عن أبي الجوزاء ، ٦٤٣٧ وعمرو بن مالك الجنبي عن أبي سعيد الخدري وغيره تابعي ـ **فثقتان** » . اهـ

وأزيد أخانا الكاتب أيضاً : أن الذهبي ذكره أيضاً في الكاشف عن رجال الستة (٢/ ٣٤١) ترجمة رقم ٤٢٨٧/ ١٧٧٣) فقال : « **وُثِّق** » . اهـ وهو من رجال الأربعة .

وقد سقط بهذا النقل والتوثيق كل ما أورده الأخ الفاضل فضل . فليتأمّل !!

الرجل الثالث في السند (أبو الجوزاء : أوس بن عبد الله الربعي) :

قال في ترجمته : (قال البخاري في إسناد نظر ... وقال ابن حجر ثقة يرسل كثيراً) . ثم قال معلّقاً : (وقد سمعنا ما قاله فيه البخاري ، وما قاله فيه ابن حجر وعلى هذا فهذا الطريق تعددت مثالبه ...) اهـ .

وجوابه : أن أبا الجوزاء من رجال الصحيحين البخاري ومسلم ، وقال عنه الذهبي في الكاشف (١/ ١٤٢) : « **ثقة** » . وقد وثقه الحافظ ابن حجر في التقريب !!

فلا يضر فيه قول من تكلّم فيه ! والبخاري لم يضعّفه كما توهم الأخ الكاتب حفظه الله تعالى ، إنما قال عن إسناد فيه أبو الجوزاء فيه نظر لا لضعف أبي الجوزاء ، لأنه ثقة عنده أخرج له في صحيحه وقد بين ذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب فليتأمّل !!

وأبو الجوزاء من رجال الصحيح وقد ذكره البخاري في تاريخه الكبير (٢/ ١٦) وذكر السند الذي فيه نظر ، فبطل بهذا كلام الأخ ! **فتبين بهذا التحقيق أن الحديث رجاله رجال الصحيح الا عمرو بن مالك وهو ثقة ، فالحديث صحيح الإسناد** كما ترى بعينك من تحقيق سنده .

الطريق الثانـــــــي :

طريق عبد الله بن عمرو ذكرها الأخ الفاضل ص (١٩٦) ـ (١٩٧) فقال :

(ورواه المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، والمستمر صالح ثقة ، إلا أن هذه الرواية موقوفة على عبد الله بن عمرو ، لذلك فإن هذه الرواية لا تمنحنا الطمأنينة لإثبات هذه الصلاة) انتهى .

والجواب على ذلك : أن المستمر من رجال مسلم ، وأبو الجوزاء من رجال البخاري ومسلم ، والإسناد صحيح كما ذكر الحفاظ ، فلماذا لم يَمْنَح الطمأنينة لإثبات هذه الصلاة بهذه الأسانيد الصحيحة ؟!

فحديث عبد الله بن عمرو يعضده ويقوّيه مع كونه صحيحاً السند الأوّل ، وسند عكرمة عن ابن عبّاس الذي لم نتكلّم عليه خشية الإطالة والإملال . وكل هذا يثبت صحة صلاة التسابيح وصحة حديثها ويبطل كلام الأخ الفاضل فيها !

(فصل) : في نقل أسماء بعض الحفاظ الذين صححوا أو حسنوا الحديث :

أقول : ومن راجع شرح الإحياء للعلامة المحدث الزبيدي في آخر المجلّد الثالث وجد كلام الحفاظ في المسألة وإني أنقل أسماءهم وبعض أقوالهم مختصراً :

١ ـ قال الحافظ العراقي كما نقل الزبيدي : هذا حديث صحيح غريب جيد الإسناد والمتن .

٢ ـ أورده الحافظ ابن حجر في كتاب الخصال المكفرة وقال : رجال إسناده لا بأس بهم فهذا الإسناد من شرط الحسن ، وكذا قال في أمالي الأذكار .

٣ ـ وصححه أيضاً الحاكم في المستدرك (١/ ٣١٩) فقال : « هذا إسناد صحيح لا غبار عليه » . وقال أيضاً : « ومما يستدل به على صحته استعمال أئمّة له كابن المبارك ، قال الترمذي : وقد رأى ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم صلاة التسابيح وذكروا الفضل فيه » .

٤ ـ وقد أقرّ الحافظ الذهبي الحاكم في تلخيص المستدرك (١/ ٣١٩) فقال : « هذا اسناد صحيح لا غبار عليه[٢] » .

٥ ـ الإمام النووي : قال الإمام النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » : فيها حديث حسن .

٦ ـ قال الحافظ ابن الصلاح : أن حديثها حسن وأن المنكر لها غير مصيب .

٧ ـ الإمام أحمد بن حنبل : قال الحافظ ابن حجر : فكأنّ أحمد لم يبلغه إلا من رواية عمرو بن مالك النكري فلما بلغه متابعة المستمر أعجبه فظاهره أنه رجع عن تضعيفه .

٨ ـ وقال الإمام الحافظ الزركشي في تخريج أحاديث الشرح : غلط ابن الجوزي في أخراجه في الموضوعات لأنه رواه من ثلاثة طرق أحدها حديث ابن عباس وهو صحيح وليس بضعيف ، ثم قال وابن الجوزي متساهل في الحكم على الحديث بالوضع .

٩ ـ الإمام الحافظ المنذري :

قال الحافظ ابن حجر في أمالي الأذكار : « فسند هذا الحديث لا ينحط عن درجة الحسن فكيف إذا ضم إلى رواية أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمرو التي أخرجها أبو داود **وقد حسنها المنذري** » .

قلت : وانظر الترغيب والترهيب (١ / ٤٦٧ فما بعده).

١٠ ـ الحافظ ابن منده ، قال الحافظ ابن حجر : « وممن صحح هذا الحديث أو حسنه غير من تقدّم : ابن منده وألّف فيه كتاباً ،

١١ ـ والآجري ،

١٢ ـ والخطيب ،

١٣ ـ وأبو سعيد السمعاني ،

١٤ ـ وأبو موسى المديني ،

١٥ ـ وأبو الحسن بن المفضل ....

١٦ ـ والسبكي ،

١٧ ـ وآخرون » اهـ كلام الحافظ .

---

(٢) ونقل الحافظ عنه في الأمالي خلاف ذلك فليتنبه .

١٨ ـ وقال الحافظ صلاح الدين العلائي شيخ الحافظ العراقي : حديث صلاة التسابيح حديث صحيح أو حسن ولا بد .

١٩ ـ وقال الشيخ الحافظ سراج الدين البُلقيني في التدريب : « حديث صلاة التسابيح صحيح وله طرق » .

٢٠ ـ ورواه ابن خزيمة في صحيحه .

٢١ ـ وقال الحافظ المنذري في الترغيب (١/ ٤٦٨) : « وصححه جماعة منهم : شيخنا أبو محمد عبد الرحيم المصري ،

٢٢ ـ وشيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي رحمهم الله تعالى ،

٢٣ ـ وقال أبو بكر بن أبي داود ـ صاحب السنن (سمعت أبي يقول : ليس في صلاة التسابيح حديث صحيح غير هذا » اهـ يعني حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

٢٤ ـ وقال مسلم بن الحجاج : « لا يُرْوى في هذا الحديث إسناد أحسن من هذا » اهـ انظر الترغيب (١/ ٤٦٨) يعني حديث ابن عباس أيضاً .

فهذا بيان أسماء بعض من صححه من الحفاظ وهم متخصصون في هذا الفن متمرسون فيه ، فليعتبر بذلك أولوا الأبصار .

(فائدة) : رويـنا بإسـنادنا المتصـل عـن سـيدنا أنـس بن مالك رضي الله عنه أنَّ أم سُلَيم غـدت عـلى رسـول الله صـلى الله علـيه وآلـه وسـلم فقالـت : عَلِّمـني كـلمات أقولهـنَّ في صـلاتي . فقـال : « كَـبِّري الله عشـراً وسـبِّحيه عشـراً واحمديـه عشـراً ثـمَّ سـلي مـا شئت يقول : نعم نعم » .

قـال الحـافظ المـنذري في « الترغيـب » (١/ ٤٧٢) : « رواه أحمـد والترمـذي (٤٨١) وقـال : حسـن غريـب ، والنسـائي (١٢٩٩ صـغرى) وابـن خـزيمة وابـن حبان في صحيحيهما والحـاكم وقـال : صـحيح عـلى شـرط مسـلم » . قلـت : وأقـرَّ الذهـبي الحـاكم في المستدرك (١/ ٣١٨) .

وفي الحديث فائدتان :

(الأولـى) : تأكيد صلاة التسابيح وما ورد فيها من الأذكار .

(الثانية) : بطلان قول الأخ الشيخ فضل ص (١٧٨) : (أنَّ الناظر في جميع الصلوات نوافلها وفروضها لا يجد أي أثر للعد في هذه الصلوات ، وما وجد من روايات يُذكَر فيها العد فإنما كان ذلك خارج الصلاة) !!

(تنبيــه) : اعلم أنَّ النظر في بعض الكتب ونقل أرقام المجلدات والصفحات وكون السند فيه ثقة أو ضعيف لا يعني أنَّ القائم بذلك يعرف الحديث أو له مراس فيه أو يحل له التصحيح والتضعيف ! فلنتق الله جميعاً ولنتنبه لذلك .

(تنبيه ثـان) : أخطـأ الأخ الفاضـل في نقل كثير من أرقام الصفحات والمجلَّدات عند نقل تـراجم الـرواة ، فمـثلاً ص (١٨٨) عـزا تـرجمة (روح) إلى المـيزان (١/ ٦١) والصـواب هو (٢/ ٦١) !!

وفي ص (١٨٩) عزا ترجمة جعفر بن سليمان لتهذيب التهذيب (١/ ٤٠٨) والصواب هو (٢/ ٨١) وأخيراً نقول :

إنمـا نـنكره الـيوم عـلى بعـض الـناس مـن المترسمـين بالعلم ونرد به خاطىء استنباطاتهم وأفكـارهم إنمـا هـو بسـبب أنهـم جـاءوا بشـيء لم يسبقهم إليه أحد ، أو أنهم أتوا بأقوال شاذة مطـروحة ، فـيقوم العـلماء العـاملون بواجـبهم الكفائي في رد الباطل وعدم إغفاله لأنهم على ثغـورٍ لا ينبغي أن يؤتَوا من قبلها ، وكذا هدم كل اجتهاد من شخصٍ غير مؤهَّلٍ عنيد ، أو رأي كذلـك غـير سـديد خارجـاً عمـا عليه سواد الأمة سلفاً وخلفاً في الأصول والفروع ، فمن قال بقـدم العـالم أو دعا إليه ! أو نصر قول من يحُدُّ الله تعالى أو ركن إليه ! أو من قال بانحراف الفقه والتفسـير والفقهـاء .... أو مـن قال بجواز قطع أعضاء الآدمي لمداواة الآخرين بها ، أو من قال بجـواز مـس وقـراءة القـرآن للجنـب والحـائض ، أو من حرَّم صيام السبت والاعتكاف في غير المسـاجد الثلاثة ، أو خرج على الناس برد الأحاديث الصحيحة وتصحيح الأحاديث الضعيفة ، أو غـير ذلـك مـن الأقـوال الشـاذة وجـب الـرد عليه عند كل من كانت في قلبه غيرة على هذه الشـريعة المطهـرة المـنورة البيضاء النقية ، وهذه الغيرة الخالصة لله تعالى ورسوله مقدمة عند كل مؤمـن عـلى الغـيرة لفـرقة أو شـخص أو دكتور أو حبيب أو قريب { يا أيها الذين آمنوا كونوا قوَّامـين لله شهداء بالقسط ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقـوا الله إن الله خـبير بما تعملون } ، { لا نكلِّف نفساً إلا وسعها وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون } .

فالواجب على العلماء رد كل شاذة صغيرة أو كبيرة كانت لأنَّ القطرة تصير سيلاً فمن وعى هذا الذي ذكرناه علم المحق من المبطل ، والمشوِّش من غيره ، والله الموفق .

هذا وإني أسأل الله تعالى أن يغفر لي ولأخي الفاضل فضل حفظه الله تعالى ، وأن يحفظ لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا وأن يختم لنا بالحسنى إخواناً على سرر متقابلين والحمد لله رب العالمين .